

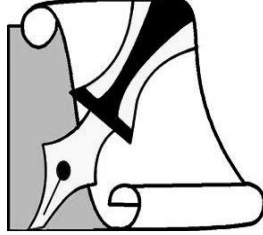


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في «إسرائيل»

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



مركز للدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

## تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

---

### أهداف المركز الرئيسية:

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## "مجلس السلام" في غزة: الأبعاد السياسية والاستراتيجية

### 1 - مدخل:

بتاريخ 22 يناير/كانون الثاني 2026، وقّع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ميثاق ما سُمّي رسمياً "مجلس السلام العالمي" الخاصّ بإنهاء الصراع في قطاع غزة، في دافوس بسويسرا. ولكن ما لبث أن تبين أنه يتجاوز غزة بكثير، ليشمل، في الواقع، العالم بأسره تقريباً. وجاء في الميثاق أن جميع الصلاحيات تتركّز في يد الرئيس ترامب، الذي يتمتع بسلطة دعوة الدول للانضمام، واستخدام حقّ النقض ضدّ القرارات، وحلّ المجلس، واعتماد القرارات أو التوجيهات الأخرى؛ وحتى الموافقة على الحثّ الرسمي للمجلس.

واستند القرار إلى خطة السلام المكوّنة من 20 نقطة، والتي كان قد أصدرها البيت الأبيض في 29 سبتمبر/أيلول 2025، ونالت موافقة جميع الأطراف في قمة شرم الشيخ في أكتوبر/تشرين الأول 2025. وفي 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، كان مجلس الأمن الدولي قد أصدر قراراً "يُرحّب بإنشاء مجلس السلام كإدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية، تُضَع الإطار وتُنسّق تمويل إعادة إعمار غزة، وفقاً للخطة الشاملة" التي كان قد طرحها ترامب، الذي دعا العشرات من قادة العالم للانضمام إليه؛ وقال إنه يرى أنّ المجلس سيتعامل مع تحديات عالمية أخرى غير وقف إطلاق النار الهش في غزة، مؤكداً أنه لا يعتزم أن يكون المجلس بديلاً للأمم المتحدة. ويتمثّل دور المجلس في الإشراف على أداء اللجنة الفلسطينية التكنوقراطية المكلفة بتسيير الخدمات العامة والبلدية لصالح سكّان قطاع غزة، وضمان جودة وكفاءة عملها. ويتولّى المجلس أيضاً وضع الإطار التنفيذي لإعادة الإعمار، وإدارة التمويل المخصّص لتنمية القطاع إلى حين استكمال السلطة الفلسطينية برنامجها الإصلاحي بصورة كاملة. (الجزيرة، 2026/1/22).

لم يأت الإعلان رسمياً عن "مجلس السلام العالمي" بقيادة الرئيس الأمريكي ترامب إلاّ تتويجاً لمسار سياسي طويل الأمد من الإخفاقات الدولية والانحيازات الواضحة لـ "إسرائيل"، والعجز الدولي عن إنتاج وفرض حلول سياسية عادلة تضع حداً للاحتلال الإسرائيلي وفق ما أقرته كلّ القوانين والشرائع الدولية، وتستجيب للحقوق الوطنية الفلسطينية. وبالتالي فالمطروح ليس مشروعاً سياسياً خاضعاً للتفاوض، كما هو معهود، وليس مساراً

سياسياً بالمفهوم السياسي الاستراتيجي للحلول السياسيّة، بل صيغة جاهزة للتنفيذ فقط، وتنعكس تحوُّلاً عميقاً في طريقة تفكير النظام الدولي الذي تتزَعَّمُه واشنطن تجاه القضية الفلسطينية والعالم. الواضح أنّ طريقة التفكير هذه تعكس تحوُّلاً صريحاً من البحث عن حلّ سياسيّ شامل للقضية الفلسطينية إلى محاولة لإدارة الصراع واحتوائه بأدوات أمنيّة وإنسانيّة وخدماتيّة بديلة عن الحلول السياسيّة المعهودة. (الميادين، 2026/1/26).

والمجلس المذكور يسعى أيضاً إلى تقويض دور الأمم المتحدة، وإعادة إدماج "إسرائيل" في النظامين الإقليمي والدولي، وحمايتها من المساءلة القانونيّة على خلفيّة حرب الإجرام والإبادة التي ارتكبتها على مدى أكثر من عامين بحق الفلسطينيين. والمشروع لا يتعلّق بقطاع غزة أو بمرحلة انتقاليّة مؤقتة، بل هناك أدوار أوسع مرسومة له، بحيث تكون غزة التجربة الأولى لنموذج قد يتحوّل لاحقاً إلى مجلس دائم للتعامل مع أزمات عالميّة متعدّدة (الأناضول، 2026/1/23).

من ناحية أخرى، رأت صحيفة "نيويورك تايمز"، في تحليل لها، أنّ مبادرة "مجلس السلام في غزة" ليست مجرد مسعى لحلّ صراع إقليمي، بل هي مثال حيّ على سعي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتفكيك النظام العالمي الذي أنشئ بعد الحرب العالميّة الثانية. ووفقاً للتحليل، فإنّ هذا المجلس، بمهامه الواسعة ورئاسته الطويلة الممنوحة لترامب، يُمثّل محاولة جادة لبناء مؤسسة دوليّة مُوازية تهدف إلى ترسيخ "الهيمنة الأمريكيّة" العالميّة برؤية ترامب الخاصّة. (نيويورك تايمز، 2026/1/22).

الإسرائيليون من جانبهم أعربوا عن مخاوفهم إزاء تركيبة المجلس، مُعتبرين أنها تتعارض مع السياسة الإسرائيلية، ومُشيرين إلى أنّ "إسرائيل" لم تُستَشَر بشأن تشكيله (DW، 2026/1/18). ويضمّ المجلس كلاً من: رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، ووزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، وصهر الرئيس الأمريكي ترامب جاريد كوشنر، والملياردير الأمريكي مارك رومان، ورئيس البنك الدولي أجاي بانغا، ومُستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت غابرييل، ونيكولاي ملادينوف، السياسي البلغاري والمبعوث السابق للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، وسيكون مُمثلاً لمجلس السلام على الأرض في غزة. وصرّح البيت الأبيض بأنه من المُتَوَقَّع أن يتولّى كلّ عضو في "مجلس السلام" ملفاً حيويّاً لضمان استقرار غزة (DW، 2026/1/18).

كما يضمّ المجلس التنفيذي، الذي سيتولّى الإشراف على إدارة غزة، مسؤولين من تركيا وقطر، وهما دولتان انتقدتا السلوك الإسرائيلي خلال الحرب في القطاع. وأفادت صحيفة «إسرائيل هيوم» بأنّ تل أبيب اعترضت في البداية على المجلس، ولا سيما على إشراك تركيا وقطر، قبل أن تُغيّر موقفها تحت ضغط أميركي وتتضم إلى الهيكل الأوسع (الحرّة، 2026/1/26).

من جهتها، أوروبا لم تُوافق على مجلس غزة. وقال دبلوماسي فرنسي مُقيم في لبنان إن المشكلة ليست غزة بحد ذاتها، بل البنية والافتراضات التي يقوم عليها المشروع. وأضاف: «الخطّة تتعامل مع غزة كأنها مشروع عقاري فارغ. تتحدّث عن أبراج ومناطق سياحيّة ومُدن جديدة، لكنها لا تتطرّق مطلقاً إلى ملكيّة الأراضي الفلسطينية، رغم أن جزءاً كبيراً من غزة مُسجّل كملكيّة خاصّة». وحذّر الدبلوماسي من أنّ غياب أيّ آلية لاكتساب الأراضي يخلق فراغاً قانونياً قد يُحوّل إعادة الإعمار إلى عملية مُصادرة.

فرنسا وألمانيا وإيطاليا وعدّة دول من الشمال الأوروبي رفضت الانضمام إلى المجلس، مُشيرة إلى قيود دستوريّة وعدم التوافق مع ميثاق الأمم المتحدة. وتركّزت اعتراضاتها على ثلاثة عناصر: الولاية العالميّة للمجلس، ورئاسة الرئيس دونالد ترامب مدى الحياة مع حقّ النقض (الفيتو)، ومُساهمة ماليّة يُقال إنها تبلغ مليار دولار مطلوبة للحصول على مقاعد دائمة (المصدر السابق). ترامب، من جهته، الذي دأب على توجيه انتقادات للأمم المتحدة ويعتبرها عديمة الجدوى، قلّل من المخاوف بشأن رغبته في أن يحلّ مجلس إدارته محلّ المنظّمة الدوليّة، قائلاً "أعتقد أنّ علينا السماح للأمم المتحدة بالاستمرار في عملها لأنّ لديها إمكانات هائلة". وأضاف أنه يتمنّى "لو أنّنا لم نكن بحاجة إلى مجلس سلام؛ لكنه أردف قائلاً: "مع كلّ الحروب التي أنهيتها، لم تُساعدني الأمم المتحدة في حرب واحدة". (الشرق، 2026/1/21).

ومع إطلاق مجلس ترامب الجديد، تحوّل الحديث نحو حلّ الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي كلياً؛ إلّا أنّ ما طرحه المجلس يُعدّ مُقاربة دوليّة لم يُعدّ الهدف منها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بالنصّ الواضح والصريح، أو تفكيك أسباب وجوده على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل تقزيم المشهد إلى مجرّد الحديث عن الكلفة الأمنيّة والإنسانيّة فقط. وهذا التحوّل نقلّ الصراع من قضيّة تحرّر وطني إلى قضيّة ذات بُعد إنساني وأمني بالدرجة الأولى؛ أي إعادة هندسة الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي من قضيّة جيوسياسيّة إلى قضيّة إنسانيّة أمنيّة لوجستيّة بامتياز. كما أعيّد تعريف الفلسطيني لا بوصفه صاحب حق تاريخي في وطنه، بل باعتباره طرفاً مُستتباً جلاً ما يحتاجه

هو تلبية مُتطلّباته المعيشيّة وشؤونهِ اليوميّة وضبط سلوكه الوطني بعد نزع الفكر المُقاوم من عقله ووجدانه (الميادين، المصدر السابق).

## 2 - إشكاليّة الإعلان عن المجلس:

"مجلس السلام" هو هيئة محلية فلسطينيّة مُقترحة، تتكوّن من تكنوقراط ووجّهاء وشخصيّات غير فصائيّة، تُكَلّف بإدارة الشؤون المدنيّة والأمنيّة في غزة، بدعم دولي وإقليمي وتنسيق أمني غير مُباشر مع "إسرائيل". ولم يأت الإعلان عنه بقيادة الرئيس ترامب تعبيراً عن حالة من النضج السياسي لدى الإدارة الأميركيّة بقدر ما هو خطّة في ظاهرها مسار سياسي لكن جوهرها عكس ذلك، وهدفها إيجاد مخرج لـ "إسرائيل" بعد فشلها في حسم الحرب المتوحّشة على قطاع غزة من جهة؛ كما أنها مؤشّر صريح على فشل النظام الدولي في إيجاد وإنتاج حلول سياسيّة عادلة للقضية الفلسطينية بعد أكثر من سبعة عقود على النكبة عام 1948، وبعد ثلاثة عقود من اتفاق أوسلو الفاشل مع منظمة التحرير، والذي لم ينجح المجتمع الدولي، من خلاله، بفرض الحد الأدنى من التزام "إسرائيل" بالحقوق الفلسطينية من جهة، وبالقانون الدولي والقرارات الدوليّة التي تُلزم "إسرائيل" الانسحاب من الأراضي المحتلة، من جهة أخرى.

وهذا الفشل لم يكن هامشياً، بل كان فشلاً بُنيوياً بامتياز، إذ يقوم النظام الدولي على اختلال موازين القوّة، وعلى سطوة ونفوذ الإدارة الأميركيّة المُنحازة كلياً لـ "إسرائيل"، وعلى تحييد القانون الدولي حين يتعارض مع مصالحها الكبرى. ولعلّ الحالة الفلسطينية خير شاهدٍ على ذلك حين جرى تحويل المشاريع السياسيّة التي أُطلقت تحت ما يُسمّى بمشاريع السلام والتسوية إلى مظلة لإدارة الوقت والصراع، ونتج عنها واقع يصعب فيه إطلاق أيّ مشروع سياسي جديد يُعيد الحقوق للفلسطينيين؛ وهذه المظلة أفرزت تزايداً كبيراً في الاستيطان وتكريس السيطرة على المقدّسات الإسلاميّة والمسيحيّة، والتهم وسرقة مزيد من الأراضي وآلاف الدونمات في الضفّة الغربيّة المحتلة، وصَلّت إلى حد تكريس الواقع على الأرض عبر حصار قطاع غزة وشنّ حرب إبادة وتطهير عرقيّ غير مسبوق. وبالتالي فإنّ الإعلان عن "مجلس السلام" بوصفه مشروعاً غير مسبوق تبنّاه ترامب وعدد كبير من قادة الدول هو إعلان صريح بانتهاء صلاحيّة الحلول السياسيّة التقليديّة؛ ولم يتبقّ لهذه الأطراف إلّا البحث عن صيغ بديلة تُبقي الوضع تحت السيطرة من دون الدخول في مواجهة مع جذور الصراع. وبالتالي يتحوّل الوضع إلى صراع إرادات يُبقي الجرح الفلسطيني مفتوحاً على مصراعيه من دون مُعالجّة أسباب وجذور المشكلة

التي تتمثل بالاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال يَسْتَوِطِن الأرض ويُدنّس المقدّسات ويعتقل الآلاف من الأسرى في سجونهم، رافضاً الاعتراف بالحقوق الفلسطينية المشروعة. ولذلك، خُلصت مراكز أبحاث أمريكية إلى أنّ "مجلس السلام" الحالي غير قادر على مُعالَجة التناقضات الجوهرية للصراع الإقليمي، وأنّ انفصاله عن الواقع الميداني سيحدّ من استمراريته. ( ARABIC.NEWS.CN ) (27/1/2026).

### 3 - البُنية التشغيلية للمجلس:

تتكوّن البُنية التشغيلية للمجلس من ثلاث طبقات مُتتابعة: (أ) طبقة عسكرية تُتْهِك البُنية والمجتمع، (ب) طبقة انتقالية لإدارة الفراغ، (ج) طبقة سياسية طويلة الأمد لإدامة الاستقرار القسري بدون سيادة. والميثاق التأسيسي يَصِف المجلس بأنه "منظمة دولية تسعى إلى تعزيز الاستقرار، وإعادة إرساء الحكم الرشيد والقانوني، وضمان السلام الدائم في المناطق المتضررة أو المُهدّدة بالنزاعات"؛ مع صلاحيات واسعة لترامب مدى الحياة، بينها سلطة النقض (الفيتو) وتعيين الأعضاء، ما دَفَع مُراقبين لاعتباره مُناوِرة لتجاوز الأمم المتحدة (وكالة الأناضول - القسم العربي، 2026/1/23).

### 4 - تساؤلات حول أهداف المجلس:

في الخلفية والدوافع، ثُبِت فشل خيار الحسم العسكري الإسرائيلي في غزة. وبرغم شدّة العمليات وتوحّشها، لم تتمكّن "إسرائيل"، بدعم اميركي كامل، على مدى أكثر من عامين، من القضاء على "حماس"، سياسياً أو اجتماعياً أو عسكرياً، ما دَفَع المَعْنِين للبحث عن بديل حكومي. وفي السياق تمّ رفض إعادة احتلال غزة، لأنّ الاحتلال المُباشر مُكَلِّف أمنياً وسياسياً ودبلوماسياً، ويُعيد إنتاج المقاومة. ولذلك كان الهدف المركزي: منَع عودة حماس وكسر الحلقة المُفرّغة (حرب - انسحاب - عودة "حماس"). هذا بالإضافة إلى هدف امتصاص الضغوط الدولية عبر تقديم "أفق سياسي" خُلبي يُخَفِّف الاتهامات بارتكاب جرائم حرب، ويُظهِر "إسرائيل" كطَرَف يسعى للحل.

وقد رأى خُبراء من دُول عدّة أن فُتور الاستقبال الدولي لمشروع "مجلس السلام" يعود أساساً إلى ثلاثة تساؤلات رئيسة تُحيط بطبيعة هذه الهيئة وأهدافها:

- أول هذه التساؤلات هو ما إذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى استخدام الهيئة بديلاً عن الأمم المتحدة. فقد قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بصراحة، في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض، إنَّ الأمم المتحدة "يجب أن تستمر"، لكنَّ "مجلس السلام" قد يحلَّ محلَّها. وبحسب المسودَّة المُعلَّنة للنظام الأساسي للمجلس، لا يقتصر نطاق عمله على غزة، بل يهدف إلى إنشاء "هيئة دولية أكثر مرونة وفعالية لبناء السلام". واعتبر باو تشنغ تشانغ، الباحث المُشارك في معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة شانغهاي للدراسات الدولية، أنَّ "مجلس السلام" وهيكلتيته الكاملة يُمثِّلان آلية دولية إقصائية تتخفَّى تحت شعار "السلام"، وتعكس نية أمريكية مُبَيَّنة لإنشاء بديل للأمم المتحدة خارج أطرها القانونية التقليدية.

- أمَّا التساؤل الثاني فيتعلَّق بإمكانية تقويض "مجلس السلام" الأمريكي للنظام الدولي القائم على القانون الدولي. فقد سبق لترامب أن صرَّح في مقابلة مع صحيفة (نيويورك تايمز) بأنه "لا يحتاج إلى القانون الدولي"، إلى جانب العمليات الأمريكية الأخيرة، مثل الغارة على فنزويلا والتهديد بالاستيلاء على غرينلاند بالقوة، ومُحاولة إسقاط الحكم الإسلامي في إيران؛ وهو ما أضرَّ بمصداقية واشنطن على الساحة الدولية. وفي هذا السياق، أشارت التقارير الإعلامية إلى أن مصدر القلق الأكبر هو إنشاء هذه الهيئة الجديدة خارج إطار القانون الدولي، ممَّا قد يُقوِّض هيكل العلاقات القائم بين الدول منذ الحرب العالمية الثانية، واصفة ذلك بأنه "أمرٌ خطير".

- والتساؤل الثالث يدور حول ما إذا كان "مجلس السلام" سيتحوَّل إلى "نادٍ خاص". فوفقاً لمسودَّة النظام الأساسي، يتَّأسس المجلس الرئيس المؤسَّس ترامب، الذي يملك صلاحية تعيين الأعضاء وتجديد عضويتهم، بينما تحصل الدول التي تُقدِّم تبرَّعات نقدية تفوق مليار دولار على "مقاعد دائمة". ويرى خُبراء أنَّ هذا التصميم المؤسَّسي، إلى جانب "تسعير" المقعد الدائم، يجعلان "مجلس السلام" أقرب إلى مجلس إدارة شركة أو حتى "نادٍ خاص" منه إلى آلية دولية متعدِّدة الأطراف. وفي السياق، قال الأستاذ في كلية العلاقات الدولية بجامعة رنمين الصينية، دياو دا مينغ، إنَّ "مجلس السلام" المزعوم "يتناقض مع مبادئ المساواة والعدالة التي تقوم عليها الآليات الدولية؛ فهو منذ البداية ليس إطاراً للحل، بل أداة للاستيلاء والاستحواذ". (ARABIC.NEWS.CN). (27/1/2026).

## 5 - الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية:

من بين الأهداف الاستراتيجية لتشكيل المجلس، منَع عودة "حماس"، أو أيِّ فاعِلٍ مُقاوم للسيطرة على الحكم في القطاع، وتجنَّب الاحتلال العسكري المباشر لغزة، وما يترتَّب عليه من كلفة، ومن ثمَّ ضبط القطاع أمنياً بأدوات



محليّة وإقليميّة، وإعادة تشكيل المشهد السياسي الفلسطيني بما يُكرّس الفصل بين غزة والضفة الغربيّة، بالإضافة إلى تخفيف الضغوط القانونيّة والدبلوماسية والمعنويّة عن "إسرائيل".

كما يؤدّي المجلس وظيفة سياسيّة – امتصاصيّة عبر نزع الطابع الوطني عن الحُكم واستبداله بإدارة خدّات، وتقديم "واجهة فلسطينيّة" للحُكم، ونزع الطابع الاستعماري عن السيطرة، وإظهار "إسرائيل" وكأنّها "انسحبت". كما يُمكن المجلس واشنطن من القول إنّ "غزة تُدار فلسطينيّاً"، مع فتح باب المساعدات والإعمار المشروط وتخفيف الضغوط في المحاكم الدوليّة.

في البُعد الأمني، يهدف المجلس إلى تحييد المقاومة عبر: تفكيك بنيتها العسكرية ونزع سلاحها تدريجياً أو "احتواؤها أمنياً، ومن ثم خلق طبقة أمنية محلية تعمل ضدّ فصائل المقاومة، وتحويل غزة إلى منطقة "مُنخفضة التهديد" عبر ضبط الأمن الداخلي، ومنع إعادة تشكيل المقاومة، والتنسيق غير المُعلن مع "إسرائيل" من أجل تحقيق أمن غزة من دون وجود الجيش الإسرائيلي داخلها، وإدارة الأمن الداخلي بالوكالة، واحتواء أو تفكيك البنية المقاومة تدريجياً وتخفيض الاحتكاك المباشر بين الجيش الإسرائيلي والمجتمع الغزيّ.

وفي البُعد السياسي، الهدف هو نزع الطابع الوطني عن الحُكم واستبداله بإدارة خدّات وتكريس الفصل السياسي بين غزة والضفة وتجاوز آليات الشرعية (الانتخابات) لصالح التعيين. وتوجد هنا نية لفصل غزة سياسياً عن الضفة وتكريس الانقسام ومنع قيام دولة فلسطينية مُوحّدة، عبر إضعاف تمثيل منظمة التحرير وتجاوز فكرة "الانتخابات" لصالح إدارة مُعيّنة، ممّا يخدم الرؤية الإسرائيلية طويلة الأمد أكثر ممّا يخدم الفلسطينيين. وهذا قد يُحوّل المجلس إلى أداة أمنيّة بالوكالة، ويُفقده الشرعية الشعبيّة.

في البُعد الإقليمي، ثمة تصميم على إشراك دول عربية في أعباء غزة: ماليّاً، إداريّاً، وإنسانيّاً، وتحويل الصراع من قضية تحرّر وطني إلى ملف إنساني/إداري بموافقة عربية؛ وبالتالي تحجيم دور محور المقاومة (إيران – حزب الله). هذا ناهيك عن نقل عبء غزة من "إسرائيل" إلى الإقليم كلّهُ، ومنع أيّ دور لمحور المقاومة، ممّا يُؤفّر على "إسرائيل" خياراتها الفاشلة، كالاحتلال المُباشر وتكبّد خسائر بشرية فادحة ومُواجهة مقاومة مستمرّة وعزلة دوليّة وعودة "حماس" وفشل الردع (الاستفادة من الذكاء الاصطناعي).

أمّا على الصعيد الدولي، فتأسيس المجلس يهدف إلى تبييض المشهد عبر الادّعاء بإدارة فلسطينيّة محلية، وفتح مسارات تمويل وإعمار مشروط، وتوفير غطاء دبلوماسي لواشنطن وتل أبيب، ومنح الولايات المتحدة إنجازاً دبلوماسيّاً بعد الفشل العسكري، وأداة لإعادة ضبط الإقليم، وإعادة تفعيل دور الأمم المتحدة شكليّاً بدون سلطة

حقيقتة. وهذا يؤدي اجتماعياً ونفسياً إلى الرّهان على: إرهاب المجتمع الغزي عبر الحاجة للغذاء والإعمار مقابل الاستقرار، وخلق معادلة: الأمن مقابل الخبز. لكن التجارب السابقة (روابط القرى، السلطة الفلسطينية) تشير إلى فشل الكيانات المفروضة وتصادد المقاومة بذل احتوائها. وفي الخلاصة: إنّ أيّ كيان لا ينبثق من إرادة شعبية ووحدة وطنية ومسار سياسي حقيقي، سيبقى هشاً، مؤقتاً، وقابلاً للانتهيار. وفي المحصلة، يُعتبر مجلس السلام حلاً انتقالياً طويل الأمد، يُدار كأنه مؤقت لكنه دائم.

## 6 - مجلس مُنفصل عن الواقع:

على الرغم من الادّعاءات الأمريكية بأنّ الهدف من إنشاء "مجلس السلام" هو الإشراف على المرحلة الانتقالية في غزة، يرى خبراء أن هذه الآلية مُنفصلة عن الواقع الفعلي للقضية الفلسطينية، وتُعاني من إشكاليات بنيوية عديدة، ممّا يجعل من الصعب أن تعمل بفعالية أو تحقّق "سلاماً حقيقياً" في غزة. وتتمثّل أبرز هذه الإشكاليات في اختلال تركيبة الأعضاء وضعف تمثيل طرفي الصراع الأساسيين. ووفقاً للمعلومات المنشورة على موقع البيت الأبيض، يتألّف الهيكل الذي تقوده واشنطن لإدارة شؤون غزة من مستويات هرمية متعدّدة. ففي القمة يوجد "المجلس التنفيذي التأسيسي"، ويضم سبعة أعضاء، ستة منهم أمريكيون؛ إضافة إلى رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير. أمّا المستوى المتوسط، فهو "مجلس غزة التنفيذي" الذي يضمّ أعضاء من "المجلس التنفيذي التأسيسي"، ومسؤولين من دول عربية، وممثلاً عن الأمم المتحدة، إلى جانب مدير شركة عقارية ومدير تنفيذي لشركة أمريكية لإدارة الأصول. وفي المستوى الأدنى، تأتي "لجنة التكنوقراط الفلسطينية" التي تعمل تحت إشراف المجلس.

ويرى خبراء أن هذه الهيكلية تعكس سعي واشنطن إلى تكريس موقعها القيادي في عملية السلام في غزة وتنفيذ ما يوصف بـ"خطة إعادة الإعمار الأمريكية". وأشار الباحث باو تشنغ تشانغ إلى أنّ محاولة قوة خارجية مثل الولايات المتحدة قيادة العملية الفلسطينية - الإسرائيلية تُواجه صعوبات كبيرة في كسب القبول والثقة على المستوى المحلي. واستناداً إلى ترتيبات المجلس وردود الفعل المختلفة عليها، تُشير التقارير الإعلامية إلى أنّ المجلس قد يُواجه عوائق متعدّدة في شؤون إدارة غزة، مثل نقص التمويل ومحدودية القدرة التنفيذية وضعف التنسيق الدولي، ممّا يُعيق تحقيق الاستقرار الأمني في القطاع. وفي المقابل، خلّصت مراكز أبحاث أمريكية إلى أنّ "مجلس السلام" الذي نحن بصددّه، غير قادر على معالجة التناقضات الجوهرية للصراع الإقليمي، وأنّ انفصاله عن

الواقع الميداني قد يحدّ من استمراريته. وهذا يدفعنا للقول إنّ تداعيات تشكيل "مجلس السلام العالمي" على الشرعية السياسية الفلسطينية واضحة للعيان في ظلّ غياب أيّ حلّ سياسيّ عملي يهدف إلى إعادة تعريف مفهوم الشرعية السياسية للفلسطينيين. فبدلاً من أن يستمدّ الفلسطينيون هذه الشرعية من تمثيل شعبي ومشروع وطني تحرري، ترتبط هذه الشرعية بمدى الالتزام بشروط "مجلس السلام" الداعية إلى ضمان الأمن الإسرائيلي بالدرجة الأولى، وإدارة الشأن العام للفلسطينيين وفق معايير واشتراطات دولية يضعها المانحون والوسطاء الدوليون. وهذه النتيجة تطرح السؤال التالي: هل انتهى فعلاً زمن الحلول السياسية، أم أنّ ما نشهده هو محاولة لفرض تصفية واضحة للقضية الفلسطينية بطريقة ملئونة؟

الواقع الفلسطيني يشير إلى أن الحلول السياسية لم تغشّل بسبب عدم واقعيّتها في الطرح فحسب، بل لأسباب أخرى أبرزها غياب الإرادة الدولية لفرض هذه الحلول من جهة، وسلوك "إسرائيل" على الأرض من جهة أخرى، ما عمّق الاستيطان وزاد من ترسيخ الاحتلال. وبالتالي فإنّ "مجلس السلام العالمي" الذي أعلنه ترامب لم يُنه الحلول السياسية أو زمن الحلول السياسية بقدر ما جمّدها إلى أجل غير مُسمّى، ووضّعها في حالة مؤت سريري بانتظار تحولات كبرى في موازين القوى الإقليمية والدولية، إذ إنّ ما يُطرح لقطاع غزة اليوم ليس سلاماً بل إدارة أزمة تحت سقف وحراب الاحتلال الإسرائيلي والضغط الأميركي، وإقصاء الشعب الفلسطيني كشعب صاحب حق، وتحويل قضيتته من قضية سياسية إلى قضية ملف أمني ولوجستي إنساني تُديره قوة خارجية يُعاد فيها تكريس الوصاية وإنتاج وتعريف الاحتلال كأمر واقع قابل للتجميل باحتلال ناعم. والنتيجة هي أن الرئيس ترامب أطلق مساراً يُشكّل تصفية للقضية الفلسطينية عبر كسر ثوابتها؛ وهذا المسار لا يوجد فيه سيادة للفلسطينيين ولا تمثيل ولا حقّ تقرير مصير ولا سيادة في قرار سياسي وطني (الميادين، مصدر سابق).

## 7 - خاتمة:

"مجلس السلام في غزة" ليس مجرد مؤسسة لإعادة الإعمار، بل أداة استراتيجية دولية تُعيد رسم التوازنات بين السيادة الفلسطينية، والنفوذ الأمريكي، ودور الهيئات الدولية التقليدية مثل الأمم المتحدة. وجاء في ميثاق المجلس أنّ "مجلس السلام منظّمة دولية تهدف إلى تعزيز الاستقرار، وإعادة إقامة حوكمة موثوقة وشرعية، وضمان سلام دائم في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو المهدّدة بها". وينتقد الميثاق المؤلّف من ثماني صفحات "المقاربات والمؤسسات التي فشلت مراراً"، في إشارة واضحة إلى الأمم المتحدة، ويدعو إلى التحلّي بـ"الشجاعة" من أجل

“الانفصال عنها”. كما يؤكّد “الحاجة إلى منظّمة سلام دولية أكثر مرونة وفعالية”. والمجلس، أو ما يُسمّى مشروع «اليوم التالي للحرب» في قطاع غزة، لا يُمثّل مسار سلام حقيقي، بل صيغة لإدارة الصراع وتخفيض كلفته الأمنية والسياسية على “إسرائيل”، مع إعادة هندسة الواقع الفلسطيني بما يُكرّس الانقسام ويحدّ من احتمالات السيادة الوطنية (القدس العربي، 2026/1/19).

إن إعلان المجلس المذكور هو خطّة في ظاهرها مسار سياسي، لكنّ جوهرها هو إيجاد مخرج لـ “إسرائيل” بعد فشلها في حسم الحرب على قطاع غزة من جهة؛ كما أنها مؤشّر صريح على فشل النظام الدولي في إيجاد حلول سياسية عادلة للقضية الفلسطينية بعد أكثر من سبعة عقود على النكبة وتشريد الشعب الفلسطيني، وبعد ثلاثة عقود من اتفاق أوسلو الفاشل مع منظّمة التحرير الفلسطينية. وهذا الفشل لم يكن هامشياً، بل كان فشلاً بنيوياً بامتياز، إذ يقوم النظام الدولي على اختلال موازين القوة، وعلى سطوة ونفوذ الإدارة الأميركية المُنحازة كلياً لـ “إسرائيل”، وعلى تحييد القانون الدولي حين يتعارض مع مصالحها الكبرى. ولعلّ الحالة الفلسطينية خير شاهد على ذلك، حين جرى تحويل المشاريع السياسية التي أُطلقت تحت ما يُسمّى بمشاريع السلام والتسوية إلى مظلة لإدارة الوقت والصراع، نتج عنها واقع يصعب فيه إطلاق أيّ مشروع سياسي جديد يُعيد الحقوق للفلسطينيين؛ وهذه المظلة أفرزت تزايداً كبيراً في الاستيطان وتكريس السيطرة على المقدّسات الإسلامية والمسيحية، والتهام وسرقة مزيد من الأراضي وآلاف الدونمات في الضفة الغربية المحتلة، وصلت حدّ تكريس الواقع على الأرض بعد حصار قطاع غزة، إلى حرب إبادة وتطهير عرقي غير مسبوق؛ وهذا هو الواقع الذي وصلت إليه كلّ الحلول السياسية التي طُرحت في المحطّات السابقة. وبالتالي فإنّ الإعلان عن “مجلس السلام” بوصفه مشروعاً غير مسبوق تبنّاه ترامب وعدد كبير من قادة الدول هو إعلان صريح بانتهاء صلاحية الحلول السياسية التقليدية؛ ولم يتبقّ لهذه الأطراف إلّا البحث عن صيغ بديلة تُبقي الوضع تحت السيطرة من دون الدخول في مواجهة مع جذور الصراع؛ ما يعني عملياً سحب القرار السياسي من يد الفلسطينيين وتحويل قضيتهم من مسألة تحرّر وطني إلى مسألة ذات بُعد إداري إنساني أمني بامتياز.

وفي هذا الصدد، تُستبدل الأسئلة الكبرى حول الحديث عن السيادة والحدود واللاجئين والقدس والأسرى بأسئلة مُقرّمة تدور حول الإغاثة والمعايير والأمن والخدمات الإنسانية بالدرجة الأولى. ومثل هذه المقاربة (والواقع الذي سيُنْتِجُه ما يُعرف بـ “مجلس السلام العالمي”) لا تختلف في جوهرها عن تجارب سابقة طُبِّقت في مناطق مُشابهة أخرى؛ لكنّ الفارق أن القضية الفلسطينية قضية عادلة، رغم كلّ ما حيّك ويُحاك ضدها من مؤامرات؛ والتجارب

السابقة وصل بها المطاف إلى نتائج تجميل الصراعات عبر الإدارة وليس الحل؛ وهذا أدى إلى إدامتها بصيغة أقل كلفة لكنها أكثر استنزافاً. ويظلّ البديل الوحيد للاستقرار المُستدام هو مسار سياسي قائم على الشرعية الفلسطينية والوحدة والحقوق الوطنية.

أخيراً، لا يمكن لأيّ طرف، محلياً كان أو دولياً، إنكار حجم الكارثة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون بعد عامين من الإبادة، تحديداً في قطاع غزة؛ لكنّ التعامل مع هذه الكارثة بمعزل عن أسبابها السياسية يُحوّل الإغاثة إلى أداة سياسية بحدّ ذاتها، وحين تُستخدَم المساعدات كوسيلة للابتزاز والتحكّم، وتُربط بضرورة ضمان استمرار الهدوء في قطاع غزة، فيما يُجرّم أيّ فعلٍ مُقاوم للاحتلال بوصفه تهديداً للسلام. وفي الواقع، لا يوجد للسلام رصيّد على أرض الواقع، إذ إنّ القتل والقصف مُستمرّان من دون طرح أيّ أفق حقيقي للعمل على استعادة أيّ من الحقوق الفلسطينية.

من أجل ذلك، تَوَقَّع الكاتب الأمريكي ماكس بوت، في مقال رأي بصحيفة واشنطن بوست، أنّ "مجلس السلام" الذي رعاه الرئيس الأمريكي ترامب، سيَطويه النسيان سريعاً، ولن يتذكّره الناس إلّا كدليل على أن ترامب إنّما سعى من ورائه، وبكلّ الطُرُق، لتمجيد ذاته فقط.